ونأتي الآن إلى رأي الصفار نفسه والذي يراه القول الفصل، يقول: والذي ينبغي أن يفسر به هذا الموضع أن يجعل سوى بمعنى (بدل) أو مكان لأنك تقول مررت برجل سواك أي بدلك، فكأنه قال: وإنما يدخل الرافع والناصب بدل الابتداء والجار على المبتدأ.

ويقول الصفار رداً على سؤال من يسأل: لم أخر الجار ولم يصله بالناصب قلت لأن الجار الذي يدخل على المبتدأ إنما هو زائد والله أعلم، ولهذا يكون إعراب الاسم مبتدأ والخبر قد بقي على ما كان عليه، فكان الكلام لم يطرأ عليه شيء فأخر الجار والله أعلم تنبهاً على ضعفه في النسخ.

وآخر مسألة يناقشها الصفار في هذا الباب قول سيبويه ـ كما كان الواحد أول العدد. فيورد رأي ابن الطراوة الذي يعترض على سيبويه بقوله: أخطأ لأن الواحد ـ في نظره ـ لا يسمى عدداً.

ورد الصفار: لو أخذ أول العدد بمعنى مبدأ العدد لم يكن فيه اعتراض كما تقول: هذا أول الثوب أو مبدأه. والذي أنكر من جعل الواحد عدداً مسموع خلافه من العرب ألا ترى قوله:

لقد سرني أن لا تعد مجاشع من المجد إلا عفر نيب بسوأرا

فقال إنها لا تعد إلا عفراً لنيب وهو متحد فقد تبين أن الواحد عدد من كلام العرب.

وتضيع أوراق من هذا الشرح ونجد أنفسنا أمام شرحه لصيغة الأمر من هذا الباب فيقول: «لا تتخيل أنه لا يكون مستقبلاً إلا إذا كان أمراً، وأما إن كان طلباً أو رغبة فليس كذلك، بل كل إفعل فإنه مستقبل» وعلى ذلك فإن سيبويه يريد أن افعل في وقت الأمر بناءً لما لم يقع[1].

---

(1) جعل الكوفيون الأفعال قسمين: ماضياً ومضارعاً واعتبروا الأصل في الأمر المعري للمواجهة في نحو أفعل (لتفعل) كقولهم في الأمر للغائب ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾ في قراءة من قرأ بالتاء وقال الشاعر: =